



المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة ودورها في تعزيز الأمن الاقتصادي " التجربة الكورية نموذجاً "

د. محمد سليمان علي المعيوف

عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس – ليبيا

Small and Medium-Sized Industrial Enterprises and Their Role in Strengthening Economic Security:

"The Korean Experience as a Model"

Faculty of Economics And Political Science, Tripoli University

Corresponding Author's Email: m.elmayof@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/6/30 تاريخ المراجعة: 2026 /7/10 تاريخ القبول: 2026/8/15- تاريخ النشر: 2026 /9/5

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة في تعزيز الأمن الصناعي والاقتصادي، من خلال دراسة التجربة الكورية الجنوبية بوصفها إحدى التجارب التنموية التي اعتمدت على تطوير القاعدة الصناعية، وتعزيز القدرات الإنتاجية والتكنولوجية، وتوسيع مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن هذه المشروعات لا تقتصر أهميتها على خلق فرص العمل وزيادة الإنتاج، بل تمتد لتشمل دعم مرونة الاقتصاد، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتطوير سلاسل الإمداد المحلية، والحد من مواطن الضعف الناجمة عن الاعتماد المفرط على الواردات ومصادر التوريد الخارجية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مدى إسهام المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة في بناء منظومة متكاملة للأمن الصناعي والاقتصادي، والكشف عن السياسات والآليات التي يمكن من خلالها تعزيز هذا الدور في ضوء التجربة الكورية الجنوبية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب منهج دراسة الحالة، من خلال تناول تطور المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة في كوريا الجنوبية، وتحليل السياسات الصناعية والتكنولوجية والتمويلية الداعمة لها، مع التركيز على دورها في تعزيز الإنتاج المحلي، ورفع القدرة التنافسية، ودعم الابتكار، وتحسين قدرة الاقتصاد على مواجهة الاضطرابات والتحديات الخارجية.

وتبرز أهمية الدراسة في سعيها إلى الربط بين تنمية المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة ومفهوم الأمن الصناعي والاقتصادي، باعتبارهما عنصرين أساسيين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الاستقلال النسبي في توفير السلع والمداخلات الإنتاجية الاستراتيجية. كما تسعى إلى استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الكورية الجنوبية، وتحديد المتطلبات المؤسسية والتشريعية والتمويلية والتكنولوجية اللازمة لتطوير هذا القطاع في الاقتصادات العربية.

وتخلص الدراسة، في إطارها التحليلي، إلى أن فاعلية المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة في دعم الأمن الصناعي والاقتصادي ترتبط بمدى تكاملها مع الاستراتيجية الصناعية الوطنية، وقدرتها على الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والأسواق، واندماجها في سلاسل القيمة والإمداد، فضلاً عن كفاءة السياسات الحكومية في دعم الابتكار ورفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات. وبناءً على ذلك، تؤكد الدراسة أهمية تبني سياسات صناعية متكاملة تعزز قدرة هذه المشروعات على الإسهام في تنويع الإنتاج المحلي، وتقوية الترابط بين المنشآت الصناعية، والحد من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية، مع مراعاة اختلاف الظروف المؤسسية والاقتصادية بين كوريا الجنوبية والدول العربية.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة؛ الأمن الصناعي؛ الأمن الاقتصادي؛ كوريا الجنوبية؛ السياسة الصناعية؛ سلاسل الإمداد؛ التنمية الصناعية.

Abstract

This study aims to analyze the role of small and medium-sized industrial enterprises (SMEs) in strengthening industrial and economic security, drawing upon the South Korean experience—a development model that prioritized the expansion of the industrial base, the enhancement of productive and technological capabilities, and the increased participation of SMEs in economic activity. The study is premised on the hypothesis that the significance of these enterprises extends beyond job creation and increased output; they also bolster economic resilience, diversify the production base, develop local supply chains, and mitigate vulnerabilities stemming from an over-reliance on imports and external sources of supply.

The study addresses the extent to which SMEs contribute to building an integrated system for industrial and economic security, while identifying the policies and mechanisms that can enhance this role, informed by the South Korean experience. To achieve its objectives, the study employs a descriptive-analytical approach alongside a case study methodology. It examines the evolution of SMEs in South Korea and analyzes the industrial, technological, and financial policies that have supported them—focusing specifically on their role in boosting domestic production, enhancing competitiveness, fostering innovation, and strengthening the economy's capacity to withstand external shocks and challenges.

The significance of this study lies in its attempt to link the development of SMEs with the concept of industrial and economic security, both of which are fundamental to achieving economic stability and fostering a degree of independence in the provision of strategic goods and production inputs. It also seeks to derive lessons from the South Korean experience and to identify the institutional, legislative, financial, and technological requirements necessary for developing this sector within Arab economies. The study concludes, within its analytical framework, that the effectiveness of small and medium-sized industrial enterprises in supporting industrial and economic security depends on the extent to which they are integrated into the national industrial strategy; their access to finance, technology, and markets; their incorporation into value and supply chains; and the efficiency of government policies in fostering innovation, enhancing productivity, and improving product quality. Accordingly, the study emphasizes the importance of adopting comprehensive industrial policies that strengthen the capacity of these enterprises to contribute to the diversification of local production, bolster inter-firm linkages, and reduce economic vulnerability to external shocks—while accounting for the differences in institutional and economic conditions between South Korea and Arab nations.

Keywords: Small and medium-sized industrial enterprises; industrial security; economic security; South Korea; industrial policy; supply chains; industrial development.

المقدمة :

تبرز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبصفة خاصة المشروعات الصناعية، باعتبارها أحد المكونات الأساسية للهيكل الإنتاجي والاقتصادي في العديد من الدول حيث تمتلك مجموعة من الخصائص التي تمنحها أهمية خاصة في تحقيق الأمن الصناعي، من أبرزها قدرتها النسبية على الانتشار الجغرافي، ومرونتها في الاستجابة للتغيرات في الطلب، وانخفاض متطلبات الدخول إلى بعض الأنشطة مقارنة بالمشروعات الصناعية الكبيرة، فضلاً عن قدرتها على توفير فرص العمل، وتطوير المهارات، وإنتاج السلع الوسيطة والنهائية، والمساهمة في بناء شبكة من الموردين المحليين المرتبطين بالصناعات الكبرى.

ولا تقتصر أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على دورها المباشر في الإنتاج والتشغيل، بل تمتد إلى قدرتها على دعم تنوع القاعدة الصناعية وتقليل مخاطر التركيز في عدد محدود من القطاعات أو المنشآت الكبرى. فكلما اتسعت قاعدة المنتجين المحليين وتنوعت الأنشطة الصناعية، أصبحت الدولة أكثر قدرة على مواجهة الاضطرابات التي قد تصيب قطاعاً معيناً أو منشأة بعينها، كما تزداد قدرتها على تطوير سلاسل القيمة المحلية وتقليل الاعتماد المفرط على الواردات، بما يسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية والصناعية على المدى الطويل. (خليل 2018)

وتقدم تجربة جمهورية كوريا الجنوبية مثالاً مهماً في هذا المجال؛ إذ استطاعت كوريا، خلال فترة زمنية قصيرة مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، الانتقال من اقتصاد منخفض الدخل يعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة والمساعدات الخارجية إلى اقتصاد صناعي وتكنولوجي يتمتع بقدرات تنافسية عالمية. وقد ارتبط هذا التحول بسياسات تنموية وصناعية متكاملة ركزت على تنمية القدرات الإنتاجية، وتطوير رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمار والتصدير، ونقل التكنولوجيا، ودعم البحث والتطوير والابتكار، مع بناء روابط إنتاجية بين المنشآت الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق، فإن الاستفادة من التجربة الكورية في الدول النامية لا تعني نقل النموذج الكوري بصورة حرفية، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية بين الدول، وإنما تقتضي دراسة العناصر القابلة للتكيف والاستفادة، وبصفة خاصة ما يتعلق بتطوير بيئة الأعمال، وتسهيل التمويل، ودعم التكنولوجيا والابتكار، وتنمية المهارات، وربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الصناعية الكبرى، وتطوير سلاسل القيمة المحلية، وتوجيه السياسات الصناعية نحو زيادة القيمة المضافة وتعزيز القدرة التنافسية.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل حاجة الاقتصادات النامية إلى الانتقال من نموذج يعتمد بدرجة كبيرة على استيراد السلع والمستلزمات إلى نموذج أكثر اعتماداً على الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل وتعزيز القيمة المضافة. ومن ثم، فإن دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يمثل مدخلاً لتحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف، تشمل زيادة الإنتاج المحلي، وخلق فرص العمل، وتنمية المهارات، وتحفيز الابتكار، وتنويع الهيكل الصناعي، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية. (حلمي ، 2016)

أولاً: مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهمية المتزايدة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع القاعدة الإنتاجية وخلق فرص العمل، فإن العديد من الاقتصادات النامية لا تزال تواجه صعوبات في توظيف هذه المشروعات كأداة فاعلة لتحقيق الأمن الصناعي والاقتصادي. وتتمثل أبرز هذه الصعوبات في محدودية الوصول إلى التمويل، وضعف القدرات التكنولوجية، ومحدودية الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار، وضعف الروابط الإنتاجية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الصناعية الكبرى، فضلاً عن العقبات التنظيمية والإدارية ومحدودية القدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية.

وتقدم التجربة الكورية الجنوبية نموذجاً جديراً بالدراسة في هذا المجال، فقد تطورت السياسة الصناعية الكورية عبر مراحل متعاقبة، وانتقلت تدريجياً من التركيز الكبير على الشركات الصناعية الكبرى إلى تعزيز قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال، مع تطوير آليات للتمويل ودعم الصادرات وربط المشروعات الصغيرة بالمنشآت الكبرى. (World Bank 2024)

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الأمن الصناعي والاقتصادي، وتحليل الآليات والسياسات التي أسهمت في توظيفها ضمن التجربة الكورية الجنوبية، واستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في الاقتصادات النامية، مع مراعاة اختلاف البيئات الاقتصادية والمؤسسية بينها وبين كوريا الجنوبية. (OECD 2025)

ثانياً: أهداف الدراسة

يسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تحليل دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دعم الأمن الصناعي والاقتصادي، والاستفادة من التجربة الكورية الجنوبية في استخلاص سياسات وآليات قابلة للتكييف في الاقتصادات النامية.

ثالثاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية الآتية:

تسهم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، متى توافرت لها بيئة مؤسسية وتمويلية وتكنولوجية ملائمة، في تعزيز الأمن الصناعي والاقتصادي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة المحلية، وخلق فرص العمل، وتقوية سلاسل الإمداد، وتقليل الاعتماد على الواردات؛ وتقدم التجربة الكورية الجنوبية نموذجاً يمكن الاستفادة من آلياته وسياساته في الاقتصادات النامية بعد تكييفها مع ظروفها المحلية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من تناولها العلاقة بين ثلاثة موضوعات مترابطة، هي: المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والأمن الصناعي والاقتصادي، والسياسة الصناعية، وهي علاقة تحتاج إلى مزيد من الدراسة، خصوصاً في الاقتصادات النامية.

وتستمد الدراسة أهميتها العلمية كذلك من تحليل التجربة الكورية الجنوبية باعتبارها تجربة تنمية وصناعية ذات دلالات مهمة للدول النامية، مع التركيز على السياسات والآليات وليس فقط على النتائج النهائية للتجربة.

المبحث الأول: المشروعات الصناعية الصغيرة والأمن الصناعي والاقتصادي

يعد تحليل المشروعات الصناعية الصغيرة في إطار علاقته بالأمن الصناعي والاقتصادي ضرورة علمية لفهم دور هذا القطاع في تعزيز استدامة التنمية. ويعالج هذا المبحث في مطلبه الأول مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة وأهميتها باعتبارها أحد محركات النمو الصناعي. أما المطلب الثاني فينطرق إلى مفهوم الأمن الصناعي والاقتصادي وأبعادهما الحيوية في حماية الموارد والإنتاج. بينما يخصص المطلب الثالث لبحث طبيعة العلاقة بين المشروعات الصناعية الصغيرة وتحقيق الأمنين الصناعي والاقتصادي، بهدف إبراز مساهمتها في الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

المطلب الأول: المشروعات الصناعية الصغيرة .. المفهوم .. الأهمية

تعد المشروعات الصناعية الصغيرة أحد المكونات المحورية للهيكل الإنتاجي، لما تمثله من قدرة عالية على دعم النمو الصناعي وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني. ويأتي تناول مفهومها وأهميتها كخطوة أساسية لفهم دورها في التنمية وتحقيق التكامل الاقتصادي. (سيد ، 2020)

مفهوم المشروعات الصغيرة

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو (UNIDO) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية والقصرية الأجل) (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين عاملاً (جودة، 2021، ص 10)

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد) المشروع الصغير: أنه ذلك المشروع الذي يعمل به من 20_100 عامل فأقل (التائب، 2018، ص 712).

عرفت المشروعات الصناعية الصغرى وفقا للقانون الليبي بالقرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رئاسة الوزراء، رقم 472 لسنة 2009م بشأن تقرير بعض الأحكام في شأن المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة كما يلي:

المشروعات الصناعية الصغرى: هي المشروعات التي لا يتجاوز قيمة القرض الواحد فيها عن (1.000.000) مليون دينار ليبي ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (25) فردا.

تعريف آخر: المشروعات الصناعية الصغيرة هي وحدات صناعية محدودة الحجم تعتمد على عدد قليل من العمالة، ورأس مال منخفض نسبيا، وتستخدم تقنيات انتاج بسيطة أو متوسطة، وتمتاز ببنية تنظيمية وإدارية مختصرة تتناسب مع نطاقها التشغيلي. (اليونسي 2021)

أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة:

تتسم المنشآت الصناعية الصغيرة بالعديد من الصفات التي تميزها، لعل أهمها ما يلي:

تنمية الصادرات: نظرا لما تتمتع به المنشآت الصناعية الصغيرة من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر ومن ثم تكون أكثر قدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها، حيث يمكنها دعم مجالات التصدير غير المجالات التقليدية خاصة إذا ما اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها على أسس تنافسية، وهذا من شأنه في ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية وبالتالي الاسهام في خفض العجز الكبير والمتزايد في الميزان التجاري. (حسن، 2020، ص 267-270)

استخدام تقنيات بسيطة: ان المنشآت الصناعية الصغيرة تستخدم تقنية سهلة وبسيطة، وليست تقنية متخلفة، حيث تتصف هذه التقنية بأنها ذات تكلفة أقل وهو ما يشكل عنصر هام خاصة في ظل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في اطار منظمة التجارة العالمية. كما ان احتياجها للتدريب أقل وهو ما يمكن عنصر العمل المحلي من استيعابها وتعلمها بسهولة وفي فترة زمنية قصيرة، هذا ما يجعلها أكثر ملاءمة لظروف الدول النامية.

تنويع الهيكل الصناعي: فالمنشآت الصناعية الصغيرة، يمكن أن تساهم بدور فعال في مجال تنويع الهيكل الصناعي فعندما يكون الطلب على أحد المنتجات محدودا يصبح من الضروري أن يتم الانتاج على نطاق صغير وذلك بدلا من الاستيراد. كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الأجزاء والمكونات الخاصة بالصناعات الكبيرة بكميات قليلة، ومن ثم فان المنشآت الصناعية الصغيرة تصبح هي السبيل الى تحقيق هذا الدور، وهذا النوع من الانتشار والنمو من شأنه أن يساهم في استقرار وتقوية الصناعات الصغيرة والكبيرة على السواء.

التكامل القطاعي: تساهم المنشآت الصناعية الصغيرة في التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال ما تنشئه هذه الصناعات من روابط أمامية وخلفية عديدة مع القطاعات الأخرى، كما توجد مثل هذه الروابط داخل القطاع الواحد خاصة داخل القطاع الصناعي من خلال المشروعات المغذية والمشروعات المكملة، حيث يتسم الهيكل الأمثل لقطاع صناعي حديث بالتنوع والتكامل الانتاجي، في وجود نواه من الصناعات كبيرة الحجم وعدد كبير من المنشآت الصناعية صغيرة الحجم التي تزودها باحتياجاتها الانتاجية وتساهم في اتمام تصنيع منتجاتها، كما يحقق التكامل القطاعي ميزة هامة تتمثل في أن التطور والنمو الاقتصادي يكون شاملا، ومن ثم يمكن التصدي الحد من تيار المنافسة الدولية الوافدة من الخارج في ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. (اقريشين، اليونسي، 2021)

التكامل الإقليمي: ونظرا لما تتسم به المنشآت الصناعية الصغيرة من سهولة التوطن فانه من اليسير انشاؤها في مختلف المناطق الإقليمية سواء في الحضر أو الريف. ومثل هذا الانتشار يحقق مزايا عدة أهمها تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وعدم تنمية بعض الأقاليم على حساب البعض الآخر. كما يساهم هذا التكامل في تحقيق التوازن الاقتصادي، والحد من تيار الهجرة من الريف الى الحضر، كما لا يخفى أن هذا الانتشار الإقليمي يساعد في حسن استغلال الموارد المحلية. (منى صابر، 2020)

انخفاض متوسط رأس مال المشروع، وكذلك الكلفة الاستثمارية له فحيث تعاني الدول النامية عامة من قلة الموارد المالية وتعدد الاستخدامات لتلك الموارد المحدودة، وتنخفض التكلفة الاستثمارية لهذه المنشآت، نجد أنماط تلك المنشآت تناسب المقدرة الاستثمارية في تلك الدول لتدريب أقل وهو ما يمكن عنصر العمل المحلي من استيعابها وتعلمها بسهولة وفي فترة زمنية قصيرة، هذا ما يجعلها أكثر ملاءمة لظروف الدول النامية.

تنويع الهيكل الصناعي: فالمنشآت الصناعية الصغيرة يمكن أن تساهم بدور فعال في مجال تنويع الهيكل الصناعي فعندما يكون الطلب على أحد المنتجات محدودا يصبح من الضروري أن يتم الانتاج على نطاق صغير وذلك بدلا من الاستيراد. كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الأجزاء والمكونات الخاصة بالصناعات الكبيرة بكميات قليلة، ومن ثم فان المنشآت الصناعية الصغيرة تصبح هي السبيل الى تحقيق هذا الدور، وهذا النوع من الانتشار والنمو من شأنه أن يساهم في استقرار وتقوية الصناعات الصغيرة والكبيرة على السواء.

توفير فرص عمل وامتصاص فائض البطالة: يمكن للمنشآت الصناعية الصغيرة أن تقوم بدور فعال في هذا المجال حيث تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرص عمل، حيث تتراوح فيما بين 103_3.5 الاف جنيه في تلك الصناعات، وذلك وفقا لدراسات جدوى تلك الصناعات، وبعد ذلك في حد ذاته خاصية ضرورية ملائمة لظروف الدول النامية التي تعاني من مشاكل البطالة بنوعيتها المفتوحة والمقنعة في مقابل قدر محدود من الاستثمارات، وبناء عليه تكون

المنشآت الصناعية الصغيرة أقدر على توفير فرص عمل مباشرة وتعظيم الناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال وذلك مقارنة بالصناعات كبيرة الحجم.

خلق كوادر بشرية وخبرات تنظيمية: حيث تهئ المنشآت الصناعية الصغيرة السبيل لخلق العمالة الماهرة المدربة من خلال اكتساب الخبرات والمهارات التي يمكن نقلها إلى أنشطة أخرى، أيضا تعمل على خلق كوادر بشرية إدارية هامة في إدارة المشروعات الصغيرة، كما تفتح المجال أمام توسيع القاعدة لخلق طبقة من المنظمين القادرين على اتخاذ القرارات، كما أنها تعد مصدرا هاما للأفكار الجديدة والابتكارات، حيث تعمل هذه الطبقة من المنظمين على تبني مثل الابتكارات وإنتاج منتجات جديدة. (قدومي، 2018)

تعبئة المدخرات وحسن توظيفها توظيفاً إنتاجياً: إذ أنه من المعروف أن النقود السائلة تشكل عبئاً على الاقتصاد وتمارس ضغوطاً تضخمية عليه، أما إذا ظلت خاملة فهذا يعني حرمان الاقتصاد من مورد هام من موارد الاقتصادية، ومن ثم نظراً لما تتميز به تلك الصناعات من احتياجها لرأس مال أقل، فهي تعد قناة جذب لصغار المدخرين لاستثمار أموالهم بصورة أكثر إنتاجية في تلك الصناعات. كما يعني انتشار مثل هذه الصناعات توسيعاً لقاعدة الملكية.

استغلال الموارد المحلية: إذ تعتمد المنشآت الصناعية الصغيرة بنسبة كبيرة على المواد الخام المحلية مما يعمل على زيادة القيمة المضافة المحققة ويوفر سهولة انسياب المدخلات ويعمل أيضاً على الحد من الواردات، أيضاً يمكننا الاستفادة من فوائض بعض الصناعات كبيرة الحجم مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد داخل الاقتصاد القومي. (قدومي، 2018)

ونلخص من ذلك إلى أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محورياً في مختلف الاقتصادات وفي كل الجوانب، وتزايد دورها في الدول النامية بصفة خاصة، نظراً لما تتمتع به من مزايا وخصائص كما رأينا تتوافق والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لتلك الدول.

المطلب الثاني : مفهوم وأهمية الأمن الصناعي و الاقتصادي

يهدف هذا المطلب إلى إبراز الإطار المفاهيمي للأمن الصناعي والاقتصادي، وبيان أهميتهما المحورية في ترسيخ الاستقرار الإنتاجي ودعم متطلبات الأمن الاقتصادي:

مفهوم الأمن الصناعي : يمكن تعريف الأمن الصناعي بأنه: قدرة الدولة على توفير قاعدة صناعية وطنية متنوعة وقادرة على إنتاج السلع والمنتجات الصناعية الأساسية بصورة مستمرة، وتأمين احتياجات الاقتصاد والمجتمع من المنتجات والمدخلات الصناعية، وتقليل الاعتماد على الخارج، مع المحافظة على استمرارية الإنتاج في مواجهة الأزمات والاضطرابات الاقتصادية والسياسية.

أهمية الأمن الصناعي : إن أهمية الأمن الصناعي للاقتصاد يمكن صياغتها من منظور أوسع من مجرد حماية المنشآت الصناعية؛ فهو يمثل قدرة الاقتصاد على الحفاظ على استمرارية قدرته الإنتاجية، وتأمين احتياجاته الصناعية، وتقليل تعرضه للصدمات والاعتماد المفرط على الخارج.

أهمية الأمن الصناعي للاقتصاد : يمكن تحديد أهميته في النقاط الآتية:

1. ضمان استمرارية الإنتاج
2. تقليل الاعتماد على الواردات
3. تعزيز أمن سلاسل الإمداد
4. تنويع الهيكل الاقتصادي
5. خلق فرص العمل والدخل
6. زيادة القيمة المضافة
8. دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة
9. تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة
10. زيادة قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات

العلاقة بين الأمن الصناعي والأمن الاقتصادي : يمكن بناء العلاقة النظرية بالشكل التالي:

الأمن الصناعي → استمرارية الإنتاج → تأمين سلاسل الإمداد → تقليل الاعتماد على الخارج → تنويع الاقتصاد → زيادة القيمة المضافة والتوظيف → تعزيز الأمن الاقتصادي.

وهنا توجد نقطة مهمة وهي أن: الأمن الصناعي ليس بديلاً عن الأمن الاقتصادي، وإنما أحد مكوناته الأساسية. فالدولة التي تمتلك موارد مالية كبيرة ولكنها تعتمد بصورة شبه كاملة على الخارج في الغذاء والدواء والمدخلات الصناعية والسلع الأساسية قد تمتلك قوة مالية، لكنها تظل معرضة لمخاطر اقتصادية وصناعية كبيرة.

مفهوم الأمن الاقتصادي : يمكن تعريف الأمن الاقتصادي بأنه: قدرة المجتمع على حماية مصالحه الاقتصادية، وتوفير سبل التقدم من خلال امتلاك الوسائل المادية والمعنوية، والتي تمكنه من أن يحيا مستقراً مستقيماً. (قدومي 2018 ، ص 478)

الأمن الاقتصادي هو مفهوم شامل يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة وله أبعاد مختلفة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويهدف الأمن الاقتصادي إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية ورفع مستوى الخدمات وظروف المعيشة وخلق فرص عمل. (مجيد، 2025)

وهو مفهوم يركز على الحماية من المخاطر الاقتصادية التي قد تؤثر على الأفراد والشركات والدول. ويشمل ذلك: الحماية من الفقر والبطالة. والحماية من التضخم والانكماش الاقتصادي. كذلك الحماية من المخاطر المالية مثل الديون والفائدة، والحماية من المخاطر الاقتصادية الخارجية مثل التغيرات في أسعار الصادرات والواردات.

تعريف آخر للأمن الاقتصادي هو قدرة الدولة أو المجتمع على تأمين حاجاته الأساسية من الموارد والإنتاج والدخل بطريقة مستقرة ومستمرة، بحيث تضمن حماية الاقتصاد من الأزمات، وتوفير مستوى معيشي مناسب للمواطنين. بمعنى أن يكون لدى الدولة اقتصاد قوي مستقر يوفر فرص عمل للمواطنين ودخل كاف يحفظ مستوى المعيشة، وأيضاً استقرار في الأسعار، وموارد كافية (غذاء، طاقة، مواد أولية..)، وقدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية مثل التضخم أو نقص السلع أو الحروب.

أهمية الأمن الاقتصادي:

- يهتم الأمن الاقتصادي بتأمين الموارد المالية والمادية للدولة، وحماية الإنتاج المحلي، وتوفير فرص العمل، وضمان استقرار الأسعار والدخل القومي. ويمكن دوره في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وحماية المجتمع من آثار الأزمات الاقتصادية، مما يبرز أهميته كركيزة أساسية لاستقرار الدولة ورفاهية مواطنيها.

- تحقيق الاستقرار الوطني: الأمن الاقتصادي يساعد الدولة على حماية اقتصادها من الأزمات المالية والبطالة، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

- ضمان مستوى معيشي مناسب للمواطنين من خلال توفير فرص عمل ودخل مستقر، والحفاظ على الأسعار، وتلبية احتياجات السكان الأساسية.

- تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة: دعم الإنتاج المحلي والصناعات الوطنية يقلل الاعتماد على الخارج ويزيد من الناتج المحلي الإجمالي.

- جذب الاستثمار: حيث أن بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في الدولة.

- تعزيز الأمن الغذائي والطاقة من خلال تأمين الموارد الأساسية مثل الغذاء والطاقة والمواد الخام بشكل مستمر.

- القدرة على مواجهة الأزمات والمخاطر الاقتصادية مثل التضخم، تقلب أسعار السلع، أو الصدمات الخارجية، مما يقلل من التأثير السلبي على المجتمع.

المبحث الثاني: إسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في تحقيق الأمن الصناعي والاقتصادي

تلعب المشروعات الصناعية الصغيرة دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الصناعي والاقتصادي. فهي لا تسهم فقط في زيادة الإنتاج المحلي وتوفير فرص العمل، بل تعمل أيضاً على حماية الموارد والمعدات وضمان استمرارية النشاط الصناعي. كما تشكل هذه المشروعات قاعدة مرنة تسمح للدولة بمواجهة الأزمات الاقتصادية والصناعية بفعالية.

وفي هذا السياق، سيتم استعراض إسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في تحقيق الأمن الصناعي والاقتصادي، بالإضافة إلى المتطلبات اللازمة لتعزيز دورها.

المطلب الأول: مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تحقيق الأمن الصناعي

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تحقيق الأمن الصناعي بصورة مباشرة وغير مباشرة، لأنها لا تمثل مجرد وحدات إنتاجية صغيرة، بل يمكن أن تشكل شبكة صناعية محلية واسعة تزيد قدرة الاقتصاد على الاستمرار في الإنتاج ومواجهة الأزمات.

أهم أوجه مساهمتها في الأمن الصناعي

1. تنويع القاعدة الإنتاجية : تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج مجموعة متنوعة من السلع والمدخلات الصناعية، مما يقلل من تركّز الإنتاج في عدد محدود من الصناعات أو الشركات.
2. تقليل الاعتماد على الواردات : عندما تنتج المشروعات المحلية السلع والمدخلات التي كان الاقتصاد يستوردتها، فإنها تقلل الاعتماد على الخارج، وبالتالي تقلل مخاطر توقف الإنتاج نتيجة الأزمات التجارية أو السياسية.
3. تعزيز سلاسل الإمداد المحلية : تستطيع المشروعات الصغيرة أن تعمل كموردين للصناعات الكبيرة من خلال إنتاج المكونات والمواد الوسيطة والخدمات الصناعية.
4. زيادة مرونة الاقتصاد أمام الأزمات : وجود عدد كبير من المنتجين المحليين يجعل الاقتصاد أقل عرضة لتعطّل الإنتاج بالكامل عند تعرض شركة أو قطاع معين لأزمة.
5. دعم الصناعات الكبرى : يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القيام بأعمال التعاقد من الباطن، وإنتاج أجزاء ومكونات تستخدمها الشركات الكبيرة، مما يخلق تكاملاً بين الصناعات الصغيرة والكبيرة.
6. نقل التكنولوجيا والابتكار : بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر قدرة على التخصص والابتكار والاستجابة السريعة للتغيرات في الطلب والتكنولوجيا، مما يعزز القدرة الصناعية للدولة.
7. خلق فرص العمل والحفاظ على المهارات الصناعية : توسع القطاع الصناعي الصغير والمتوسط يوفر فرص عمل ويؤدي إلى تراكم الخبرات والمهارات الفنية، وهو عنصر مهم في بناء قاعدة صناعية مستدامة.

8. تحقيق التنمية الصناعية الإقليمية : يمكن إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المدن والمناطق المختلفة، مما يؤدي إلى انتشار النشاط الصناعي بدلاً من تركّزه في مناطق محدودة.
 9. زيادة القيمة المضافة المحلية : كلما تمكنت الدولة من تحويل المواد الخام إلى منتجات أو مكونات صناعية محلياً، زادت القيمة المضافة التي تبقى داخل الاقتصاد.
 10. تعزيز القدرة على الاستجابة للظروف الاستثنائية : تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبياً بمرونة أكبر في تغيير المنتجات أو طرق الإنتاج، وهو ما يجعلها قادرة على الاستجابة لبعض الاحتياجات الطارئة أثناء الأزمات.
- إن دعم المشروعات الصناعية الصغيرة وتطويرها لا يسهم فقط في تنمية الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل، بل يعزز من الأمن الصناعي من خلال حماية المنشآت العاملين، والإنتاج، وتقليل الخسائر، وضمان استمرارية النشاط الصناعي في مواجهة المخاطر المختلفة.

المطلب الثاني: اسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في تحقيق الأمن الاقتصادي

تلعب المشروعات الصناعية الصغيرة دوراً محورياً في تعزيز الأمن الاقتصادي للدولة، كونها تسهم في تنويع مصادر الإنتاج والدخل، وتوفير فرص عمل، وضمان استقرار السوق المحلي. فالأمن الاقتصادي يركز على قدرة الدولة على تأمين حاجاتها الأساسية، حماية اقتصادها من الأزمات، وتحقيق رفاهية المواطنين. ومن هذا المنطلق، تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة في الأمن الاقتصادي بعدة جوانب:

تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الخارج : تعد المشروعات الصغيرة قاعدة اقتصادية مهمة تقلل من الاعتماد على الاستيراد، وتعزز الإنتاج المحلي، ما يحمي الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية.

خلق فرص عمل وتقليل البطالة: تعد المشروعات الصغيرة أداة فعالة في توفير فرص عمل وتقليل معدلات البطالة داخل الدولة.

زيادة الإنتاج المحلي والنتائج القومي: من خلال تنمية الصناعات الصغيرة تزداد مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي الإجمالي ما يقوي الاقتصاد ويعزز الأمن الاقتصادي.

تعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات : القطاع الصغير والمتنوع قادر على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والتقلبات في الأسعار أو الطلب، ما يحد من تأثير الأزمات على الاستقرار الاقتصادي.

جذب الاستثمارات وتحفيز التنمية المستدامة: توفر المشروعات الصغيرة بيئة اقتصادية نشطة ومستقرة، مما يشجع على الاستثمارات المحلية والأجنبية ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.

إن تطوير ودعم المشروعات الصناعية الصغيرة لا يقتصر على التنمية الاقتصادية أو خلق فرص العمل فحسب، بل يشكل دعامة أساسية للأمن الاقتصادي من خلال تنويع الإنتاج والدخل، حماية السوق المحلي، وزيادة القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

المطلب الثالث: متطلبات تعزيز دور الصناعات الصغيرة لتحقيق الأمن الصناعي والاقتصادي مستقبلاً

لتعزيز قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة على المساهمة الفاعلة في تحقيق الأمن الصناعي والاقتصادي، لا يكفي وجود هذه المشاريع فحسب، بل يجب توافر مجموعة من المتطلبات التنظيمية، المالية، والتقنية التي تمكنها من أداء دورها الاستراتيجي بفعالية. هذه المتطلبات تعمل على زيادة استدامة المشروعات، حماية بيئتها الإنتاجية، وضمان قدرتها على مواجهة المخاطر الاقتصادية والصناعية، بما ينعكس إيجاباً على الأمن الوطني.

أهم المتطلبات:

الدعم المالي والتسهيلات الاستثمارية: توفير قنوات تمويل متنوعة، مثل القروض الميسرة برامج الدعم الحكومي، والحوافز الضريبية، يعزز من قدرة المشروعات الصغيرة على توسيع نشاطها وتحديث معداتها، مما يسهم في استقرار الإنتاج وحماية الاقتصاد.

توفير البنية التحتية الصناعية الملائمة: إنشاء مناطق صناعية مجهزة بالطرق الطاقة المياه والاتصالات، بالإضافة إلى مراكز صيانة، يضمن استمرارية الإنتاج ويقلل من المخاطر التشغيلية، ما يدعم الأمن الصناعي.

تنمية القدرات البشرية والفنية: توفير برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات العمالة في مجال الإنتاج، إدارة المخاطر، والصيانة، يزيد من كفاءة التشغيل ويعزز مرونة المشاريع في مواجهة الأزمات.

التشريعات والسياسات الداعمة: وجود إطار قانوني واضح ينظم عمل المشروعات الصغيرة، يحميها من المنافسة غير العادلة، ويشجع على الامتثال لمعايير الأمن الصناعي، ويساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي.

تعزيز التكامل مع المجتمع المحلي والسوق: ربط المشروعات الصغيرة بالأسواق المحلية والقطاع الصناعي الأكبر يعزز من استدامتها الاقتصادية، ويوفر استقراراً اجتماعياً ينعكس إيجاباً على الأمن الصناعي والاقتصادي.

ان توفير هذه المتطلبات يشكل قاعدة صلبة تمكن المشروعات الصناعية الصغيرة من أداء دورها الاستراتيجي في تعزيز الأمن الصناعي والاقتصادي للدولة، وتحقيق الاستدامة الصناعية والاقتصادية على المدى الطويل.

المبحث الثالث: تجربة كوريا الجنوبية في دعم وتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والدروس المستفادة

تعد التجربة الكورية الجنوبية واحدة من أبرز التجارب العالمية التي نجحت في بناء قطاع صناعي متقدم اعتماداً على مشروعات صناعية صغيرة ذات قدرة تنافسية عالية. ويستعرض هذا المبحث مسار هذه التجربة، السياسات التي دعمتها، والدروس التي يمكن استخلاصها في سياق تعزيز الأمن الصناعي والاقتصادي لدول تسعى الى بناء مشهد صناعي _ كليبيا.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمسار تطور المشروعات الصناعية الصغيرة في كوريا الجنوبية

شهدت كوريا الجنوبية منذ ستينيات القرن الماضي عقب انتهاء الحرب الكورية، تحولاً جذرياً في بنيتها الاقتصادية، حيث انتقلت من دولة تعاني ضعف الموارد وتدني مستويات الدخل إلى دولة صناعية متقدمة. وقد أدركت الحكومة مبكراً، عقب إطلاق الخطة الخمسية الأولى عام 1962، أن المشروعات الصناعية الصغيرة تمثل عنصراً أساسياً في بناء قاعدة إنتاجية قادرة على خلق فرص العمل وتوفير المدخلات للصناعات الكبرى.

وفي سبعينيات القرن العشرين، ومع تبني سياسة "التصنيع القائم على التصدير"، تم تعزيز دور الصناعات الصغيرة كمورد رئيسي للمواد والأجزاء الصناعية للشركات الكبرى، مما خلق ارتباطاً إنتاجياً وثيقاً بين الطرفين أسهم في رفع مستوى الكفاءة والجودة. (Nugent, J, B, & Yhee, S, J, 2001)

ومع بداية الثمانينيات، توجهت الدولة نحو تحديث الصناعات الصغيرة من خلال إنشاء مراكز تقنية متخصصة لنقل المعرفة الصناعية، وتعزيز التدريب المهني، وتطوير التجمعات الصناعية الصغيرة. وقد استمرت هذه الجهود خلال التسعينيات، خاصة بعد أزمة 1997، عندما أولت الحكومة اهتماماً خاصاً للمشروعات الصغيرة بوصفها القطاع الأكثر قدرة على الصمود واستعادة النشاط الاقتصادي.

وبحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت الصناعات الصغيرة في كوريا جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث اتجهت الدولة نحو توظيف التكنولوجيا المتقدمة، وتشجيع الابتكار، ودعم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

بهذا المسار التاريخي، تحولت المشروعات الصغيرة من نشاطات محدودة الى مكون أساسي داخل المنظومة الوطنية في كوريا.

جدول (1) قاعد بيانات تاريخية لكوريا الجنوبية من 1962-1996 - وربطها بمراحل الخطة التنموية

الفترة	الخطة	النمو % GDP	%الصناعة GDP	%الصادرات GDP	R&D% GDP	% الاستثمار GDP
1962-1966	الأولى	7.8	20.5	8.4	0.31	21.6
1967-1971	الثانية	9.6	22.2	12.5	0.31	25.1
1972-1976	الثالثة	9.7-9.2	28.4	25.0	0.43	25.6
1977-1981	الرابعة	5.8	30.7	29.2	0.65	30.3
1982-1986	الخامسة	9.8	30.1	31.0	1.82	29.5
1987-1991	السادسة	10.0	29.3	23.0	2.01	37.1
1992-1996	السابعة	7.2	26.2	23.3	2.17	38.1

المصدر: الأرشيف الوطني الكوري الجنوبي، إحصاءات خطط التنمية الاقتصادية .

ونلاحظ أن البيانات الرسمية الكورية تسجل نمو الاقتصاد الفعلي في الخطط من الأولى إلى السادسة بـ 7.8%، 9.6%، 9.2%، 5.8%، 9.8% و 10.0% على التوالي.

أما الصناعة، فتشير بيانات المقارنة التاريخية إلى ارتفاع حصة التعدين والتصنيع من نحو 20.5% في 1966 إلى 22.2% في 1971، ثم 28.4% في 1976 و 30.7% في 1981، قبل أن تبلغ نحو 30.1% في 1986 و 29.3% في 1991 و 26.2% في 1996.

وبالنسبة للصادرات، فإن بيانات البنك الدولي تعطي، مثلاً، 8.38% من GDP في 1966، 12.5% في 1971، 25.04% في 1976، 29.17% في 1981، 30.98% في 1986، 22.99% في 1991 و 23.26% في 1992.

أما R&D (البحث والتطوير) فالتطور واضح جداً: حوالي 0.31% في 1966، و 0.43% في 1976، ثم 0.77% في 1980، و 1.58% في 1985، و 1.95% في 1990، و 2.17% في 1992. وتوجد بيانات قوية عن إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع؛ فعلى سبيل المثال بلغت حصة SMEs من القيمة المضافة الصناعية:

* 1966: 42.5% * 1970: 28.5% * 1975: 31.7%

* 1980: 35.2% * 1985: 37.6% * 1990: 44.3%

كما أن الحكومة الكورية بدأت منذ الخطة الأولى في دعم SMEs، وأنشئ Industrial Bank of Korea لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم صدر الإطار القانوني الخاص بها عام 1966، وتطورت برامج التمويل والضمان لاحقاً.

المطلب الثاني: السياسات والآليات المؤسسية الداعمة لتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة في التجربة الكورية الجنوبية

اتبعت كوريا الجنوبية نهجا مؤسسيا متدرجا لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة، وأبرز هذه الآليات:

توفير آليات تمويل داعمة ومرنة:

اعتمدت الدولة في تنمية الصناعات الصغيرة على تطوير برامج تمويلية مرنة، تشمل تقديم قروض بشروط مناسبة، وضمانات لدعم المشاريع الناشئة، إلى جانب تشجيع الاستثمارات في تطوير الإنتاج والابتكار.

نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات الإنتاجية: تعمل الحكومة على دعم المصانع الصغيرة في تحسين تقنياتها وإنتاجيتها، من خلال برامج لتدريب العاملين، ونقل المعرفة الصناعية، وتحسين جودة المنتجات، بما يساعد هذه المصانع على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية.

تعزيز الترابط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة: تشجع السياسات المؤسسية على بناء علاقات متبادلة بين الشركات الصغيرة والكبيرة، بما يضمن استمرار الطلب على منتجات المشروعات الصغيرة، ويخلق شبكة إنتاجية متماسكة، ويزيد من كفاءة الجودة والإنتاج.

تطوير التجمعات الصناعية والمجمعات الإنتاجية: تعمل على إنشاء مناطق صناعية منظمة تضم مصانع صغيرة مترابطة، لتسهيل مشاركة الموارد والخدمات اللوجستية، وزيادة الإنتاجية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتعزيز التعاون بين المشاريع الصغيرة.

جدول (2) حجم المنشآت الصناعية في الاقتصاد الكوري الجنوبي خلال الفترة 2016-2023 ..

السنة	مليون منشأة SMEs	نسبة المنشآت %	العاملون SMEs بالمليون	نسبة العمالة %
2016	6.081	99.93	16.362	83.33
2017	6.296	99.92	16.690	83.06
2018	6.639	99.92	17.104	83.06
2019	6.890	99.87	17.274	81.27
2020	7.286	99.88	17.541	81.28
2021	7.714	99.87	18.493	80.88
2022	8.043	99.98	18.956	80.97
2023	8.299	99.98	19.118	80.43

المصدر: الأرشيف الوطني الكوري الجنوبي، إحصاءات خطط التنمية الوطنية.

دعم الابتكار وتشجيع البحث والتطوير:

تسعى السياسات إلى تحفيز الابتكار داخل المشروعات الصناعية الصغيرة، سواء عبر تشجيع تطوير منتجات جديدة، أو تحسين العمليات الإنتاجية، أو تبني تقنيات حديثة، بما يعزز القدرة التنافسية ويضمن نمو مستدام للقطاع.

المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة ودورها في تعزيز الأمن الاقتصادي

جدول (3) حجم النمو المستهدف والبطالة المستهدفة في النموذج الكوري الجنوبي ..

النمو المستهدف %	النمو الفعلي %	البطالة المستهدفة %	البطالة الفعلية %
7.1	7.8	8.5	7.6
7.0	9.6	6.1	5.0
8.6	9.2	4.2	4.1
9.2	5.8	4.0	4.1
7.6	9.8	4.2	4.0
7.3	10.0	3.7	3.6

المصدر: الأرشيف الوطني الكوري , إحصاءات خطط التنمية الاقتصادية الخمسية.

المطلب الثالث: مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تعزيز الأمن الصناعي والاقتصادي، والدروس المستفادة

يمثل تحليل التجربة الكورية فرصة لاستخلاص مبادئ عملية يمكن الاستفادة منها في السياق الليبي، وهو ما يتضح من خلال استعراض أبرز الدروس المستفادة من مسار تطور المشروعات الصناعية الصغيرة ودورها في دعم الأمن الصناعي والاقتصادي.

الإسهام في الأمن الصناعي: أظهرت التجربة الكورية أن المشروعات الصناعية الصغيرة لعبت دوراً مهماً في تعزيز الأمن الصناعي من خلال جملة من الممارسات والإجراءات التي هدفت أساساً إلى حماية العنصر البشري وتقليل مخاطر العمل، ومن أبرزها:

سهولة ضبط بيئة العمل مقارنة بالمصانع الكبرى: المشروعات الصناعية الصغيرة تتسم بأن خطوط إنتاجها أقل تعقيداً، وعدد العاملين فيها أقل، ما يسمح بإدارة مخاطر العمل بشكل مباشر وسريع، ويسهل تطبيق إجراءات السلامة، وفحص المعدات، ومراقبة الالتزام بمعايير الوقاية.

التركيز على تدريب العاملين على إجراءات السلامة: اعتمدت كوريا على برامج تدريب مهني مرتبطة مباشرة بالسلامة الصناعية، بحيث يتم تأهيل العمال في المصانع الصغيرة على التعامل مع المعدات، وطرق التشغيل الآمن، وخطط الإخلاء، والتعامل مع المواد الخطرة. وقد أدى ذلك إلى خفض معدلات الإصابات وتحسين ثقافة السلامة.

إدماج أنظمة السلامة في خطط تحديث المشروعات الصغيرة : عند تحديث المصانع الصغيرة وإدخال التكنولوجيا، كانت الدولة تلزم بتطبيق ضوابط السلامة الحديثة، مثل أنظمة التهوية، وأجهزة الاستشعار وعوازل الحماية، ما جعل الأمن الصناعي جزءاً من عملية التطوير وليس إجراء إضافياً.

تشجيع إنشاء مصانع صغيرة داخل مجمعات صناعية منظمة: تواجد المشروعات الصغيرة في مجمعات صناعية خاضعة لإشراف حكومي ساعد على ضمان تطبيق لوائح السلامة الموحدة، وتنظيم عمليات الطوارئ، وتوفير وحدات إسعاف ومطافئ مشتركة، مما عزز مستوى الحماية للعاملين.

الإسهام في الأمن الاقتصادي: أظهرت التجربة الكورية أن المشروعات الصناعية الصغيرة أسهمت بفاعلية في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال دورها الحيوي في تنويع القاعدة الإنتاجية، دعم الاستقرار الاقتصادي، وتوسيع الأنشطة الصناعية القادرة على الصمود أمام التقلبات.

جدول (4) المقارنة بين الاقتصادات والخطط التنموية في ليبيا وكوريا الجنوبية ..

العنصر	كوريا الجنوبية	ليبيا
بداية التخطيط التنموي	1962	1963
الخطة الخمسية	بدأت 1962 واستمرت بصورة متشابهة	خطة 1963-1968 ثم 1969-1974
مصدر التمويل	تعبئة الموارد + القروض + الصادرات + الاستثمار	النفط بصورة رئيسية
التصنيع	محور رئيسي	أحد محاور الخطط
الصادرات	التصنيع والتصدير محور أساسي	النفط هو المصدر الرئيسي
القطاع الخاص	توسع تدريجياً وأصبح شريكاً رئيسياً	ظل دوره محدوداً نسبياً
استمرارية التخطيط	مرتفعة نسبياً	تعرضت لانقطاعات وتحولات سياسية
تنوع الاقتصاد	تحقق بدرجة كبيرة	ظل الاعتماد على النفط مرتفعاً
التكنولوجيا	أصبحت محركاً رئيسياً للنمو	ظل نقل التكنولوجيا والتصنيع محدوداً
العلاقة بين الخطة والتنفيذ	مؤسسات قوية للمتابعة والتنفيذ	مشكلات مؤسسية وتنفيذية أكبر

المصدر : اعداد الباحث ..

الدروس المستفادة لتطبيقها في دول نامية (مثل ليبيا)

ضرورة وجود رؤية وطنية واضحة سياسية صناعية شاملة تحدد أولويات التنمية، وتدمج المشروعات الصناعية الصغيرة ضمن خطة صناعية طويلة الأمد. دعم مؤسسي وتنظيمي: إنشاء أطر قانونية وتشريعية تعطي المشروعات الصناعية الصغيرة الحماية والدعم المطلوب، وتسهل اندماجها في سلاسل الإنتاج. الاستثمار في رأس المال البشري التكوين المهني التدريب التقني، وتعليم صناعي كلها ركائز لنجاح المصانع الصغيرة. ربط الصناعات الصغيرة بالكبيرة تشجيع شركات كبرى على استخدام موردين محليين صغارين، ما يخلق منظومة صناعية متكاملة ومستقرة. تبني الابتكار والتكنولوجيا الحديثة: دعم مشاريع التصنيع المتقدم أو التكنولوجيا داخل المشروعات الصناعية الصغيرة يرفع من قيمة الإنتاج، ويزيد القدرة التنافسية.

الخلاصة:

أظهرت الدراسة أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تمثل ركيزة أساسية في بناء قاعدة إنتاجية مرنة وقادرة على دعم الأمن الصناعي والاقتصادي. كما أبرزت نتائج الدراسة أن تحقيق تكامل فعلي بين قطاع الصناعات الصغيرة ومتطلبات الأمن الصناعي والاقتصادي يستلزم تبني سياسات واضحة، وتطوير بني مؤسسية قادرة على تنظيم هذا القطاع وتوجيهه نحو مسارات تنموية مستدامة. وقد بينت التجربة الكورية الجنوبية أن الاستثمار في المشروعات الصناعية الصغيرة ليس خيارا اقتصاديا فحسب، بل يمثل مشروعا استراتيجيا لإعادة بناء الاقتصاد على أسس إنتاجية متينة، وهو ما تجسد في قدرة كوريا على تحويل وحدات إنتاجية صغيرة إلى قوة دافعة للنمو الصناعي ولتحقيق مستويات عالية من السلامة المهنية والاستقرار الاقتصادي. ومن خلال تحليل هذه التجربة، اتضح أن بناء منظومة دعم فعالة، تشمل التمويل التدريب الابتكار، وحماية بيئة العمل، هو ما مكن هذا القطاع من تحقيق أثره الحقيقي. وتخلص الدراسة إلى أن ليبيا تمتلك مقومات كبيرة تؤهلها للاستفادة من الدروس الكورية الجنوبية، شريطة العمل على تطوير البنية المؤسسية والتشريعية، وتحفيز بيئة الأعمال، وتعزيز ثقافة السلامة المهنية داخل المشروعات الصناعية الصغيرة. ويمثل تبني هذه التوجهات خطوة أساسية نحو تمكين هذا القطاع من أداء دوره في دعم الأمن الصناعي والاقتصادي، وصولا إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعا واستدامة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

المراجع:

أولاً: الكتب العربية

- 1- أحمد زكي حلمي (2016). الأمن الصناعي.
- 2- اسماعيل علي سيد. (2020) الوجيز في المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ. دار التعليم الجامعي.
- 3- محمد خليل محمود محمد. (2018) المشروعات الصغيرة طريق للتنمية المستدامة. دار حميثرا للنشر والترجمة.

ثانياً: الكتب الإنجليزية

- 1- Amsden, A. H. (1989). Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization. Oxford University
- 2- Kim, L. (1997). Imitation to Innovation: The Dynamics of Korea's Technological Learning. Harvard Business School
- 3- Jones, R. S., & Lee, J. W. (2018). Enhancing Dynamism in SMEs and Entrepreneurship in Korea. OECD Economics Department Working Papers, No. 1510.

ثالثاً: الرسائل والمقالات

- أيمن علي جودة. (نوفمبر، 2021). الصناعات الصغيرة وأهميتها في التنمية المستدامة في ليبيا " الصناعات الخزفية الصغيرة نموذجاً. مجلة العمارة والفنون الانسانية.
- زمان صالح مجيد (2025) الامن الاقتصادي كلية الادارة والاقتصاد "جامعة كربلاء".
- طابتي شريفة و ميلاط فضيلة . (2018). علاقة الأمن الصناعي بالفاعلية التنظيمية " بالمؤسسة الصناعية الجزائرية ".
- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع.
- عبير ربحي قدومي (2018) مهددات الامن الاقتصادي العملات الرقمية نموذجاً". مجلة الشريعة والقانون الصفحات
- على احميد محمد اقريشين و حسن محمد اليونسي (2021) معوقات المشروعات الصغيرة و أثرها على التنمية المكانية في ليبيا دراسة على المشروعات الصغرى المتوسطة "مدينة بني وليد نموذجاً". مجلة العلوم الانسانية والطبيعية.
- منى صابر فاضل حسن. (أكتوبر، 2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة "الخصائص والمميزات والتحديات". المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة أسبوط.
- نجوى امحمد عبد السلام التائب. (2018). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا دراسة تطبيقية 1995-2014 المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.